ما يحتويه قانون العقوبات الألماني الجديد

نظريات جديدة
في فهم العقوبة والمجتمع

كانت الحكومة الألمانية قد انتدبت منذ حين لجنة من كبار المشترعين (الهتلريين) لبحث مبادئ العقوبة الجنائية التي يجب أن تتمشى مع مبادئ الثورة الاشتراكية الوطنية ومبادئ حزب (النازي) ؛ وفي الأنباء الأخيرة أن التعديلات الجديدة لقانون العقوبات الألماني قد صدرت متضمنة لمبادئ جديدة عجيبة في تعريف الجريمة وتحديد معنى العقوبة الجنائية لم يسمع بها من قبل في أي بلد متمدين . وقد قرأنا في هذا الموضوع مقالاً قيماً لكاتب فرنسي كبير ، فرأينا أن نترجمه لقراء (الرسالة) فيما يلي :

يقول زعماء الأمبراطورية الألمانية الثالثة (الزعماء الهتلريون) إن قانون العقوبات هو « مرآة صادقة للروح القومي »

ونحن في فرنسا نتأثر منذ قرون بالقانون الروماني القديم الذي اشتقت منه ثورة سنة ١٧٨٩ (الثورة الفرنسية) مبادئه الجوهرية ، ولكن الهتلريين يرفضون هذه المبادئ باشمئزاز ، ويقولون ما معنى هذا الاجلال الخالد لقصاصة من الورق ؟ إن التعلق بحرفية النصوص ينم عن ذهنية متأخرة وضيعة . والقانون يقوم على حقيقة حية هي « ضمير الشعب » ، ولا غاية لقانون العقوبات إلا أن يحمي هذا الضمير

ونحن في بلادنا ذات المبدأ الانفرادي ، نقدس ذلك المبدأ الأساسي العظيم : « لاعقوبة بغير نص » Nulla poena sine lege ولكن المشترعين الألمان الجدد يقولون : إنه لا يوجد قانون في العالم يمكن أن يتحوط بنصوصه العقابية لكل الأعمال البشرية الممكنة ، وإذن يجب على قضاتنا أن يعاقبوا أيضاً على الأعمال التي لم ترد في القانون « متى كانت تثير الرأي السليم المتزن للمجتمع »

وكذلك نبذ المشترعون النازيون مبدأ أساسياً آخر هو « عدم رجعية القوانين » (أو عدم سريانها على الماضي) ، وعلى هذا فان محكمة لايبزج العليا قد حكمت بالاعدام على فان درلوبي مع أنه في الوقت الذي وقع فيه حريق الريخستاج لم يكن القانون يعاقب على هذه الجريمة إلا بالأشغال الشاقة . وإذا كنا نحن نرى من الخير أن نطبق على المجرم قانوناً كان يستحيل عليه أن يعرفه ، فان المشترع الألماني يقول إنه يجب عليه (أي المجرم) أن يعرف إلى أي حد يمكن أن يثير بعمله السخط العام

ونحن من جانبنا يصعب علينا أن نعترف بقانون عقوبات لا يعترف « بالحريات الفردية » ، فانه إذا عدمت هذه الحريات أضحى المشترع حكماً متعسفاً لا غير . وهذا ماحدا برجل مثل رامون فرناندز أن يقول إن صوغ القانون الشيوعي الجديد ، والقانون الفاشستي الجديد « لايتميز فقط بسحق القانون القديم ، وإنما يتميز بسحق الحقوق جميعاً » ؛ بيد أنه يجب أن نعترف على رغم اشمئزازنا بأن الهتلريين يقومون بتحويل الحقوق . ذلك أن الشعب هو الذي يرفعونه فوق كل شيء ؛ والشعب ، لا الفرد ، هو الذي يريدون حمايته بادئ ذي بدء ؛ وهو تحويل في القيمة يتمشى مع استبدال المبادئ الحرة القديمة « بمجتمع دولة عام »

ومن مبادئنا أننا نريد أن تحدث القوانين والظروف دائماً أثرها لصالح الفرد ، فاذا عدل قانون ، فاننا نطبق عليه أخف النصوص ؛ فاذا تطرق الشك إلى ذهن القاضي وجب عليه أن يحكم بالبراءة ؛ وكل متهم يعتبر بريئاً حتى يفصل في قضيته ، وهذه كلها مبادئ يمقتها الهتلريون

فهم يصيحون : أليس فظيعاً أن نضع المجرم في ذروة قانون العقوبات ؟ وأن نعكف بشغف على درس نفسيته باسم الدفاع عنه ؟ لقد انحدر علماء الجنائيات في الأمم الديمقراطية إلى هذا الدرك ، أعني إلى درك « الحق الزائف » أو « الحق المعدوم »

والواقع أن ميولنا الفردية تجنح إلى التساهل مع المجرم ؛ فمتى حللنا البواعث التي دفعت المجرم إلى ارتكاب جرمه ، فقد فهمناها ، وعندئذ نعطف على المجرم عطف الانسان على الانسان ، بل لقد انتهى مشترعونا الجنائيون شيئاً فشيئاً لا إلى تحديد العقوبة ، ولكن إلى حب الاصلاح

وهذه حالة ذهنية لا يسيغها مشرعو الامبراطورية الألمانية الثالثة ؛ فهم يرفضون ، لا أن يحكم على بريء ـ ولكن أن يفلت مجرم من العقاب . وإذا القضاء لم يقدم ترضية كافية لسخط الشعب العادل حينما يطالب بالعقوبة ، فان النظام الاجتماعي يغدو في خطر ، وتسري إلى الشعب عوامل الهياج العام

ومن خواص هذه النظرية تقرير صنوف المشبوهين . وإذا كان القاضي يمثل الشعب حقاً ، فانه في زعم أولئك المشرعين لايمكن أن يرتكب خطأ قضائياً ، ويكفيه دون أن يفتح القانون أو يرجع إلى ضميره الشخصي ، أن يستشير ضمير الشعب ، والشعب معصوم لايخطئ ، وهو يكاد يتكهن ، وعواطفه هي التعبير عن العدالة ذاتها

ويقرر قانون العقوبات الاشتراكي الوطني أنه يمكن معاقبة مجرم لم يتمم جريمته ، ولكن « أراد أن يرتكبها » . وفي رأيه أن الجريمة ليست هي عمل القتل في ذاته بل هي « اعتزام القتل » ونحن في فرنسا نعاقب على « الشروع » في بعض الأحوال ؛ فلا يعاقب مثلاً ذلك الذي يجس جيب انسان من الخارج بنية سرقته ، ولكنه يقع تحت طائلة القانون إذا حاول أن يدخل يده في ذلك الجيب . فهذه الفروق القضائية الدقيقة يخشاها المشرع الألماني أيما خشية ؛ ولهذا يتخذ الرأي المناقض ويرى أن يضع تحت نظرية « العزم المهدد » أقل حركة تمازجها الشبهة

وهكذا نرى أن قانون العقوبات الألماني الجديد وكذلك الاجراءات الجنائية قد بسطت كل التبسيط . وقد ألغيت « الظروف المخففة » ولم يعترف « بسبق الاصرار » بحيث أضحت جريمة الهوى والجريمة التي دبرت طويلاً سواء في العقوبة ؛ ذلك أن المجموع يجب أن ينتقم بسرعة وبلا هوادة من أولئك الذين يمكرون صفوه ؛ وللقاضي أن يوقع عقوبات تبعية بعد تنفيذ العقوبة الأصلية مثل الجلد والصوم الجبري ، ومصادرة الملك ؛ وهكذا يراد أن يدفع الجانح الذهن إلى مرتبة انسان منحط من الوجهة الجسمية والعقلية

وقد ذهب المشرعون النازيون إلى حد اعتناق الروح الاسبارطي ؛ فالدولة لها الحق « أن تقضي بصفة ادارية بالموت على بعض الأفراد الذين ليست لهم قيمة جوهرية » فرجل مثل بيرون (لورد بيرون شاعر الانكليز) يمكن أن يلقى في الماء منذ مولده ؛ ورجل مثل هلدرلن الشاعر الهائم يمكن أن يعدم ؛ ويصرح قانون العقوبات الجديد للطبيب بأن يعدم المريض الذي لا يرجى برؤه متى طلب اليه ذلك . وبعكس ذلك فانه لما كان الفرد السليم مديناً بحياته للمجتمع ، يعتبر الانتحار جريمة ، ويعاقب الشركاء في محاولته . ثم إنه لما كان السرف أعن من الحياة ، فان القانون يعترف باجراء المبارزة بين المتخاصمين

ويكشف لنا المشرعون الهتلريون عن غايتهم النهائية فيما يأتي : ليس المجتمع هو الذي يكون غاية في ذاته ، ولكنه الجنس أو الأمة ؛ والعمل لعظمتها يجب أن يكون هو غاية الحياة لكل فرد

إن النزعة الفردية وحدها هي التي تدفع الفرد إلى حب الانسانية . ولكن الهتلريين باعتمادهم على القيم الاجتماعية ، يجنحون إلى أهم عناصرها ، أعني « القومية »

وعلى هذا فان قانون العقوبات عندهم يقرر صنوفاً جديدة للجرائم ؛ فمثلاً يعتبر « خائناً للوطن » من يجرح الاشتراكيين الوطنيين في عزتهم ، أو يهزأ باحتفالاتهم ، أو يسخر من أغنيتهم ، أو من ينوه بأعمالهم الهمجية ؛ وكذلك من يتنقص من اقدار الأبطال الماضين ، أو من يهين المحاربين القدماء . وهكذا نقلت الحماية الشرعية لشخص الانسان إلى حماية الحزب وإلى حماية الأمة

ثم إن الأمة عندهم تقوم على الجنس ، ويجب أن يحتفظ الدم الشمالي القديم بنقائه وتفوقه . وعلى هذا فانه ترتكب جريمة « خيانة الجنس » كلما امتزج الألماني (أو الألمانية) باليهود أو بالأجناس الملونة ، أو لذا امتزج علناً بزنجي وجرح بذلك « العاطفة الجنسية » لأمته . ويعاقب الزنجي بعقاب أشد لاعتباره انساناً منحطاً

ونحن نعرف أن الهتلريين أصدروا في العام الماضي قانوناً للتجارة ينظم العلائق بين العمال وبين أصحاب الأعمال على أسس جديدة . وقانون العقوبات الجديد يتأثر بهذه الأسس ؛ اذ المقصود أن ترتب بين المخدوم والعامل نفس العلائق التي كانت سائدة في العصور الوسطى بين السادة والأتباع . فالعامل يجب عليه الطاعة والاخلاص ، ولا يستطيع بعد أن يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه ، بل يعتبر واقعاً تحت حماية السيد ، وعلى السيد أن يقوم بحماية مصالحه المادية والأدبية . صحيح أن قوانين العمل الاشتراكية (مثل قانون الثماني ساعات ، وقانون التأمينات وغيرها) لم تلغ ، وصحيح أنها ما زالت تطبق ، ولكن لا لحماية حقوق العامل ، بل من وجهة اجتماعية مشتركة ، لأن القضاء على النزعات المتمردة يؤكد تعاون العمل ورأس المال

فهل يعني ذلك كله أن حماية الفرد قد ألغيت بتاتاً ؟ كلا ؛ ولكن قانون العقوبات لا يهتم بشأن الفرد إلا باعتباره عضواً في

(البقية على صفحة ١١٩٨)